وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعه بابل - كليه الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دورالانفاق الحكومي على معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمده (2014-1997)

بحث تقدم به الطلبة

ضُحى فاضل عبد الاله الربيعي
عُلا حامد محمد العوادي

الى قسم الاقتصاد لمتطلبات نيل شهادة والبكالوريوس

بـأشراف

م.د آلاء نوري حسين

2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾

[البقرة: 215])

صدق الله العلي العظيم

الاهداء

الى مَن احتضنتني طيلة حياتي وزرعت في قلبي

حب الحياه ومواصله السعي تجاه أحلامي (أمي)

الى من اسمه زينَ اسمي وجعل لهُ رونقاً مُختلفاً

عن الباقين وبذلَ ما يستطيع بذله لوصولي الى هذه النقطه (أبي)

الى من كان وجودهُ في ايامي أبها وجود

الى من شاركت معهُ عُمري القادم بأكملهُ

(زوجي)

الى الذين كانوا مصدر قوتي الخفي

ومنبع الحب النقي وامتلئت بهِ (اخي ، واخواتي)

الى من كان لي سند وعون بعد الله زميلاتي وزملائي

وكل من شارك بمساندتي لأكمال هذا الانجاز

(نسرين ، هُدى ، عُلا ، أية) (علي)

(أمنة ، رسُق ، شهد ، صفى ، شهد)

ومن ثم الاهداء الاخير الذي يستحق ان يُذكر بثقه عالية وباجمل صورةٌ تُذكر لي والى الجُهد الذي بذلتهُ على مدار سته اشهر واكثر ممتنه لي وتحقق ما كان بأمسِ حلما واصبح واقعاً افتخر بهِ اليوم .

الى من قال انا لها نالها

الشكر والتقدير

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقهِ محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد ...

إن كان ثمة كلمة شكر َ يجب أن تقال فلا بد أن تكون لله تعالى على ما وفقني عليه أثناء دراستي ونبينا

محمد (صل الله عليه وسلم) وأهل بيته الكرام (عليهم السلام) .

أتقدم بجزيل شكري الى دكتوره الاء نوري لتفضلها بأشراف على هذا البحث ومتابعتها وتبسيط صعوبات التي كنت اواجهها فدعواتي لها بدوام التوفيق .

ويطيب لي أن اقدم شكري وامتناني الى عميد كلية الادارة والاقتصاد الدكتوره زينب عبد الرزاق الهنداوي

وإلى رئيس قسم الاقتصاد الدكتور عبد الجاسم الخالدي جزاه الله خير الجزاء .

وبالمشاعر ذاتها أتوجه بخالص شكري واحترامي الى أساتذتي في كلية الإدارة والاقتصاد

كما أتقدم بشكري و اعتزازي للأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة البحث

وأتوجه بشكري الى زملائي الذين رافقوني رحلة الدراسة

ولا يفوتني أن أقدم شكري الى العاملين في أقسام مكتبة الكلية لما قدموه من مساعدة خلال مدة الكتابة .

وختاماً أتقدم بالشكر والاقرار بالجميل الى جميع من علمني ولو حرفاً واحداً والذين لم تذكرهم هذه

السطور والى جميع من مد لي يد العون والمساعدة والسؤال عني والدعم ولو بكلمة فجزاهم الله خير

الجزاء .

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	ا
2	الاهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ت
4	الفهرست	ث
5	المقدمة	1
6	(منهجية البحث)	2-3
7	المبحث الاول : الاطار النظري للأنفاق العام	4-7
8	المبحث الثاني الاطار النظري للنمو الاقتصادي	8-14
9	المبحث الثالث : تحليل العلاقه بين الانفاق و معدل النمو	15-17
	الاستنتاجات والتوصيات :	18-19
	المصادر	20-22

المقدمة

يعد العراق من البلدان الريعية ، ذات الاقتصاد أحادي الجانب ، والذي يعتمد على القطاع النفطي في تمويل نفقاته، والذي يتسم بتذبذب كبير في أسعار منتجاته بسبب ارتباطه بأسعار الاسواق العالمية ،

ويقابل هذا التذبذب أهمال كبير لباقي الانشطة الاقتصادية وعدم تنظيم الايرادات التي يحصل عليها من هذ القطاع .

إذ يعتمد العراق على موازنة البنود في تنظيم نفقاته والتي تعد من أقدم الموازنات التي تستخدمها حكومات ، ويعود تاريخ هذه الموازنة إلى حسابات الدولة العثمانية والمتمثلة باليسر والبساطة في أعدادها وعرضها وتنفيذها والرقابة عليها ، إذ تقوم هذه الموازنة بتخصيص النفقات العامة للمؤسسات الحكومية المختلفة على أساس المبالغ التي أنفقتها هذه المؤسسات في السنة أو السنوات السابقة ، مما يدفع بهذه الوحدات إلى التخلص من جميع الاموال التي بذمتها قبل نهاية السنة المالية وبأي طريقة خوفا من انخفاض موازنتها للسنة القادمة دون الاخذ بنظر الاعتبار أن هذه الاموال يجب أن تنفق ًلغرض تحقيق هدف معين وليس لغرض الانفاق فقط .

كما وجد ايضا عن طريق البحث ان الانفاق العام يتركز خلال الربع الاخير من السنة المالية ، أي عدم ًوجود أي توازن خلال فصول السنة المالية ، لذلك وبسبب اهمية الانفاق العام واحتلاله مكانة مهمة في الاقتصاد بسبب دورهُ الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية ، دويع من اهم ادوات السياسة الاقتصادية والتي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن بين عملية النمو والتوازن الاقتصادي ، كما لهُ دور وتأثير كبير على مجمل المتغيرات الاقتصادية ومن بينها الناتج المحلي الاجمالي ، فهو يعد واحداً من اهم المقاييس لقياس عملية الاداء الاقتصادي ، لذلك يجب الاهتمام بعملية الانفاق العام ولا سيما انتظامهُ خلال فصول السنة المالية ومنع عملية تركزهُ خلال فصل محدد .

أهمية البحث : -

ان موازنة كل وحدة من الوحدات الحكومية أو وزارة من الوزارات ، مستمدة من الموازنة العامة للدولة وعليه فأن قيام هذه الوحدات بالأنفاق يعد بمثل ترجمة الخطة المالية للدولة لتحقيق أهدافها على مختلف الأصعدة ، وبما ان السنة المالية في العراق تبدأ من تاريخ /١كانون الثاني وتنتهي في /٣١كانون الأول فأن عملية التنفيذ الفعلي للأنفاق التي هي انعكاس لنشاط مؤسسات الدولة من الأهمية بمكان أن تكون متوازنة خلال السنة المالية لتلافي الأثار السلبية على إنتاجية الانفاق العام وتأثره ب معدلات النمو التي تحصل على مدار السنين .

مشكلة البحث : -

ان عملية أنفاق المبالغ المخصصة في الموازنة العامة لدى الوحدات والوزارات الحكومية يتم لغرض القيام بأنشطة تؤدي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة لهذه الوحدات كل حسب تخصصها وأن أنشطة الوحدات الحكومية ممتدة طول السنة المالية ، وأن أي خلل يحدث في عملية انتظام تنفيذ الأنفاق العام يؤثر سلباً في انتاجيه هذا الانفاق ، وعليه فلا بدَ من انتظام الأنفاق المخصص للوحدات والوزارات الحكومية لغرض ضمان تحقيق الأهداف الموضوعة والاخذ بنظر الاعتبار تأثيرات معدلات النمو في حاله الزياده او في حاله الانخفاض وما تترك من اثاراً سلبيه لتفادي وقوعها .

فرضية البحث : -

تستند الدراسة إلى فرضية أن عدم الانتظام في تنفيذ الأنفاق وتركزهُ خلال النصف الأخير من السنة المالية في أغلب الوحدات والوزارات العراقية هو أحد الأسباب المهمة معدلات النمو المتزايده التي تؤدي بدورها الي زياده الانفاق العام لتغطيه متطلبات المجتمع .

هدف البحث :

1- التعرف على مفاهيم الأنفاق العام ومصادرهُ وتقسيماته .

2- التعرف على مفاهيم النمو الاقتصادي ومصادره والاختلاف ما بين النمو الاقتصادي والتمنيه الاقتصاديه .

3- تحليل العلاقه ما بين الانفاق العام ومعدل النمو للفتره الزمنيه (١٩٨٧-٢٠١٤).

هيكلة البحث : -

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث ، إذ تضمن المبحث الاول مفاهيم الانفاق العام والمبحث الثاني مفاهيم النمو الاقتصادي ، اما المبحث الثالث فتضمن تحليل العلاقه ما بين الانفاق العام و معدل النمو و تفسيرها .

المبحث الاول : الاطار النظري للأنفاق العام

اولاً : مفهوم الانفاق العام (النفقه العامه)

هي مبلغ نقدي يُدفع بواسطة خزانه عامة لأشباع الخاجة العامة عناصرها التي تستند الى كل من طابعها (مبلغ نقدي) وصفة القائم (هيئة عامة) هدفها اشباع الحاجة العامة .'١'

هي مبلغ من النقود تنفقة الدولة لغرض تحقيق نفع عام .'٢'

هي المبالغ النقديه التي تقوم الدولة بأنفاقها لأشباع الحاجات العامه .'3'

'1' عبد الكريم صادق بركات ،يونس احمد ، حامد عبد المجيد _ الماليه العامة _ الدار الجاميعية _ بيروت _ 1986 _ ص (61) .

'٢' د.سعيد علي العبيدي _ اقتصاديات الماليه العامة _ دار دجله _ جامعه الانبار _ ط ١ _ 2011 _ ص (56) .

'٣' محمد شاعر عصفور _ اصول الموازنة العامة _ دار الميسره للطباعه والنشر _ ط 4_ 2012 _ ص (260) .

التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة :

تعتمد تقسيم الاقتصادي للنفقات العامة على الطبيعه الاقتصادية لكل منها سواء بالنسبه لأثارها المباشره على الدخل القومي الى النفقات الحقيقيه واخرى تحويليه

او ب النسبه لدوريتها وكيفيه تغطيتها الى نفقات عاديه او جاريه واخرى استثنائيه او رأسماليه .'١'

اولاً : النفقات العامة الحقيقيه والنفقات العامة التحويليه :

أ- النفقات العامه الحقيقيه : هي النفقات التي تؤدي الى زياده في الدخل القومي بصوره مباشرة اذ تحصل الدولة بمقتضاها على مقابل يمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات واجور موظفي الدولة والنفقات اللازمه للقيام بالخدمات التعليميه والصحيه والدفاعيه او القيام بالمشروع الانتاجي بما يتطلبه من معدات وتجهيزات ماديه وخبرات فنيه لأدائها .'٢'

ب- النفقات التحويلية : هي التي لا تؤدي الى زياده الانتاج بصوره مباشره بل تؤدي الى اعاده توزيع الدخل القومي من قطاع الى قطاع اخر ومن فئه الى فئه اخرى اذ تقوم الدوله بأنفاقها بغير مقابل بقصد زيارة القوة الشرائية لبعض فئات المجتمع او قطاعات دون ان ينطوي ذلك على الاستهلات جانب من انتاج المجمتع من السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبه للنفقات الحقيقية والنفقات التحويلية تؤدي الى احداث تغير في نمط توزيع الدخل القومي يؤثر على حجمه ونوعه تبعاً للتغير في طلب المستفيدين من هذه النفقات على مختلف انواع السلع والخدمات . '3'

'١' عبد الكريم صادق بركات ، يونس احمد ، حامد عبد المجيد _ المالبه العامة _ الدار الجامعية _ بيروت _ 1986 _ ص (75) .

'٢' عبد الكريم صادق بركات ، واخرون _ الماليه العامة ، مصدر سابق .

'٣' عبد الكريم صادق بركات ، واخرون _ الماليه العامة ، مصدر سابق .

تقسيم النفقات التحويلية حسب الحاجه او الغرض التي تنفق من اجلهِ الى :

أ- النفقات التحويلية الاجتماعية : وهي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق النوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعاشي لبعض افراد المجتمع وفئاته مثل الاعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض او اصحاب الاعباء العائليه الكبيره وكذالك ما يقدم للمنكوبين باكوارث الطبيعية والحروب واعانات البطاله ..... الخ '١'

ب- النفقات التحويلية الاقتصادية : وهي النفقات النى تنفق لتحقيق اهداف اقتصادية وخدمه للمصحله العامه مثل دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة او دعم اسعار السلع الضروريه للمواطنين او تقديم مساعدات للأستثمارات الجديدة في بعض المجالات او اعانات دعم الصادرات لتمكين المصدرين من المنافسه في الاسواق الخارجيه .'٢'

ت- النفقات التحويلية المالية : هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي ومن اهم صورها فوائد الدين العام واقساط استهلاكه السنوية وان لهذا التقسين اهميه كبيره في التحليل الاقتصادي لان النفقات الحقيقيه تشكل طلباً فعالاً وتسهم في زياده الناتج القومي ومستوى الاستخداد اما النفقات التحويليه فهي مجرد اعاده توزيع الدخل القومي من جهه اخرى .'٣'

'1' د. سعيد علي العبيدي _ اقتصاديات الماليه العامة _ دار دجله _ ط١ _ 2011 _ ص (64) .

'٢' د.سعيد علي العبيدي _ اقتصاديات الماليه العامة _ مصدر سابق .

'٣' د. سعيد على العبيدي _ الماليه العامة _مصدر سابق .

ثانياً : تقسيم النفقات العامة من حيث انتظامها :

أ- النفقات الاعتياديه : هي تلك التي تنفق سنوياً مثل الرواتب للموظفين ، ونفقات صيانه الطرق ، والاداره العامة فهذه النفقات تتكرر كل سنه ولا يشترط ان تتكرر بالحجم نفسه .

ب- النفقات غير الاعتياديه : هي نفقات التي لا تتكرر بشكل منتظم ودوري كل سنه مثل نفقات انشاء سد ، او بناء جسر ، او نفقات حرب ، او نفقات تعويضات للمنكوبين بالكوارث الطبيعية ... الخ

ان هذا التقسييم هو سنويه للموازنه العامة فلو اعتمدنا معيار زمنياً اقل من سنه لتحولت النفقات الاعتيادية الى نفقات غير اعتيادية وب العكس .

ان هذا التقسيم يمتاز ببساطته ويستفاد منه بوضع الموازنه العامه حيث يستطيع ان يقدر النفقات الاعتياديه وبسهوله واقرب الى الدقه في حين لا يستطيع ذلك بالنسبه لنفقات الغير اعتياديه ويفيد هذا التقسيم المجالس النيابيه عند مناقشتها لجانب النفقات للموازنه حيث تكون الموافقه روتينيه .'[١]

ثالثاً : تقسيم النفقات العامة من حيث اغراضها :

تقسيم النفقات العامه حسب المجالات والاهداف التي تسعى لتحقيقها مثلا:

أ- النفقات الاداريه : هي النفقات المخصصه لتمكين الجهاز الاداري للدوله من الاستمرار في تقديم خدماته ومنها رواتب الموظفين ومشتريات دوائر الدوله وغيرها

ب- النفقات الاقتصاديه: وهي النفقات ذات الاهداف الاقتصاديه مثل نفقات انشاء المشاريع الاقتصاديه والنفقات المخصصه لأعانات البطاله والاعانات الاقتصاديه ...الخ .

ت- النفقات الاجتماعيه : وهي النفقات المخصصه لتقديم خدمات اجتماعيه مثل التعليم والصحه والضمان الاجتماعي ... الخ .

ث- النفقات الماليه : وهي النفقات التي تتضمن فوائد واقساط الدين العام.

ج- النفقات العسكريه : وهي النفقات التي تشمل الامن والدفاع وشراء الاسلحه بناء المصانع العسكريه وما شابه ذلك. '[٢]

'[١] د.سعيد علي العبيدي _ اقتصاديات الماليه العامة _ دار دجله _ ط 1 _ 2011_ ص(٦١-٦٢)

'[٢]د.سعيد علي العبيدي _ اقتصاديات الماليه العامة _ مصدر سابق _ ص (62-63)

رابعاً : تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها :

أ- النفقات المركزيه: وهي التي تخص كيان الدوله وجميع اقاليمها مثل نفقات الدفاع والامن وانشاء المشاريع الاقتصاديه والاستراتيجيه ويتولى امر انفاقها السلطه المركزيه .

ب- النفقات المحليه : هي التي تخص مدينه معينه مثل تقديم الخدمات البلديه وتبليط الشوارع مد الشبكات الماء والكهرباء والهواتف يتولى امر تنفيذها وامر انفاقها السلطه المحليه .

خامساً : تقسيم النفقات حسب اثارها الاقتصاديه :

تقسم النفقات حسب علاقتها بالثروه القوميه على نفقات راسماليه ونفقات جاريه

أ- النفقات الراسماليه : هي نفقات الدوله المخصصه للحصول على المعدات الراسماليه والمصانع والمشاريع الانتاجيه وبناء السدود والمدارس والمستشفيات هذه النفقات تهتم في بناء رؤوس الاموال وزياده الانتاج القومي .

ب- النفقات الجارية :هي النفقات اللازمه لسير الجهاز الاداري للدوله وبقيه المرافق العامه مثل الرواتب والاجور وهذه النفقات لا تساهم في تكوين راس المال بل هي نفقات استهلاكيه او تشغيليه .

سادساً : تقسيم النفقات من حيث انتاجها :

أ- النفقات العامه المنتجه : وهي التي يتوقع من انفاقها تحقيق ايراد للدوله مثل الانفاق على بناء السكك الحديديه والمشاريع الاقتصاديه المنتجه .
ب- النفقات العامه الغير منتجه : وهي التي لا يتوقع من انفاقها حصول الدوله على ايراد مالي مباشر مثل صيانه الطرق اعانات البطاله التحويلات الاجتماعيه الاخرى .

سابعاً : تقسيم النفقات من حيث منفعتها :

أ- النفقات العامه النافعه : هي النفقات التي يعود على المواطنين من اجراء انفاقها منافع ماديه ومعنويه .
ب- النفقات العامه الغير نافعه وهي التي لا يعد على المواطنين اي فائده من انفاقها مثل نفقات المظهريه التي تلبي رغبات اشخاص معينه كالملوك والرؤساء . "١"

"١" د.سعيد علي العبيدي _اقتصاديات الماليه العامة _ دار دجله _ط1_ 2011_ ص(63-65-66) .

المبحث الثاني الاطار النظري للنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي : هو معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد اذ ان هذا الدخل هو الرقم الذي يتم الحصول عليه عن طريق تنظيم كميه كبيره من البيانات الاوليه طبقا لقواعد محدده بشكل جيد او بدون ذلك بقليل . '١'

النمو الاقتصادي: هو حدود زياده لمتوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان . '٢'

النمو الاقتصادي يعتبر مفهوما كميا يعبر عن زياده الانتاج في المدى الطويل اي هو الزياده المتحققه على المدى الطويل لانتاج البلد وهو عباره عن محطه لتوسيع الاقتصاد فانه ياخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج .'٣'

النمل الاقتصادي: وهو الزياده في الدخل القومي والناتج القومي الحقيقي عبر الزمن . '٤'

النمو الاقتصادي وهو حدوث زياده مستمره في اجمالي الناتج القومي او اجمالي الناتج المحلي فيما يتحقق زياده في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي . '٥'

النمو الاقتصادي :وهو الارتفاع في نصيب الفرد او في نصيب عنصر العمل في حجم الناتج . '٦'

'1' د. يحيى غني النجار _ قياس النمو الاقتصادي _ بيت الحكمه_ جامعه بغداد_ سنه _1989 ص(١٥).

'٢' م. محمد احمد بدر الدين _استراتيجيات النمو الاقتصادي_ مؤسسه الطيبه للنشر والطباعه _القاهره_ط1 _ 2017 _ ص(١٣).

'٣' م .محمد احمد بدر الدين_ استراتيجات النمو الاقتصادي_ مصدر سابق _ ص(١٥).

'٤' عبد المطلب عبد الحميد_ النظريه الاقتصاديه _الدار الجامعيه النشر والتوزيع _ الاسكندريه _ ٢٠٠٧ _ ص (466) (من رساله ماجستير جامعه بابل كليه الاداره والاقتصاد : ساره منعم مهدي المرزوك) .

'٥' موسى اللوزي _ التنميه الاداريه _ دار الثراء النشر والطباعه _ عمان_ طبعه الاولى_2010 _ صفحه (٧١) (من رساله ماجستير جامعه بابل كليه الاداره واقتصاد ساره منعم مهدي المرزوك) .

'٦' ميشيل تودارو_ التنميه الاقتصاديه _ تعريب ومراجعه محمود حسن حسيني ، محمود حامد محمود _دار المريخ النشر والطباعه _الرياض_ 2006 _صفحه _175 (من رساله ماجستير جامعه كربلاء رائد عبيس كاظم) .

-مصادر النمو الاقتصادي'١' :

تتمثل مصادر النمو الاقتصادي في نوعين اساسيين هما :

أ- مصادر النمو المباشره : وهي المصادر المرتبطه بتراكم متداخل العمليات الانتاجيه والتاثيرات في انتاجها وتمثل في عنصر العمل
عنصر راس المال'٢'
الموارد الطبيعيه'٣'
وعنصر التكنولوجيا '٤' .

ب- مصادر النمو غير مباشر :وهي مرتبطه بالنظام الاقتصادي والسياسي متوفر في بلد ما حيث انها تلعب دورا بارزداً في عمليه النمو الاقتصادي فلنمو الاقتصادي لا يتحقق بالضروره فقط عبرتوفر في الموارد الطبيعيه والماليه بل يحتاج الى جهات مهيئه ولعمله ومن ثم فان المؤسسات تمثل الاطار الاولي الذي يتم موجبه واستغلال الموارد الاقتصاديه تحقيق الاهداف ومن هذه الاستغلال اما الامور الاخرى ومنها العادات والتقاليد والاعراف فهي تمثل بالمجتمع .'٥'

'١'. Brian Snowdon and Howard Vane :op, cit,p(596)

'2' فليح خلف_ تنميه والتخطيط الاقتصادي_ الطبعه الاولى_ دار جدار الكتاب العالمي عالم الكتب الحديثه عمان الاردن_ 2006_ ص(107)

'٣' صالح عصفور _المصادر الطبيعيه واقتصاديات نفاذها _حجم جسم التنميه_ سلسله دوريه تعنى بقضايا التنميه الاقتصاديه بالدول العربيه _ الكويت 2022 صفحه(2,3)

'٤' . Gregory Mankiw "MacroEconamics " op, cit
'5' حسين الطلافحة _ سجل التطورات المؤسسية في الدول العربيه _ المعهد العربي للتخطيط : سلسله الخبراء العدد (٤٦) _ الكويت _2013_ ص(٧) .

مصادر النمو الاقتصادي :

أ- **الناتج الوطني : هو مقياس لحصيلة النشاط الانتاجي وحسب معدلات نموهُ وهو ما يصطلح عليه تسميه معدل النمو يستخدم غالباً عمله دوليه واحده لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنه بين معدلات النمو المتحققه فيها . '١'**

ب- **متوسط الدخل الفردي : يعتبر هذا المعيار الاكثر شيوعاً واستخداماً للنمو الاقتصادي في معظم دول العالم لكن في الدول النامية هناك صعوبه لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقه احصائيات السكان والافراد . '٢'**

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي :

الطريقه الاولى : طريقه معدل النمو البسيط : يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الفردي الحقيقي من سنه لأخرى .

الطريقه الثانيه : طريقه معدل النمو المركز : يقيس معدل النمو السنوي من الخل الفردي كمتوسط خلال فتره زمنينة طويله نسبياً .

'١' م. مصطفى _ بحث حول النمو الاقتصادي على الموقع التالي :« www.startimes.com » .

'2' نباني فتيحة _ السياسة النقدية والنمو الاقتصادي _ دراسة نظرية مذكره لنيل شهاده الماجستير في العلوم الاقتصادية _ جامعه أمحمد بوقرة بوممرداس(٢٠٠٩-٢٠٠٨) _ ص (6) .

محددات النمو الاقتصادي

هنالك العديد من العوامل المؤثره في النمو الاقتصادي منها '١' :

1- رأس المال المادي (تراكم رأس المال) : تتحقق عمليه التكوين الرأسمالي او الاستثمار تتطلب توافر شروط معينه اهمها وجود الادخارات الوطنيه والعمل على استثمارها بمشروعات نافعه للأقتصاد والمجتمع وموارد بشريه مؤهلة وغيرها .

2- رأس المال البشري : من اهلم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي لكونه يساهم في تكوين رأس المال البشري الذي يعتمد على امرين اساسيين هما (التعليم والتدريب ، ومقدار الخدمات الصحيه والاجتماعيه) على سبيل المثال ان زيارة عدد السكان تؤدي الى زيادة القوى العاملة . '٢'

3- الموارد الطبيعية : لتحقيق النمو الاقتصادي للموارد الطبيعية عده شروط ضروريه اهمها'٣' :

أ- أستخدام الموارد الطبيعية في انتاج في انتاج السلع والخدمات المرغوبة لأفراد المجتمع والابتعاد عن الانتاج السلع الغير مرغوبة لكونها تؤدي الى عدم الكفاءه في استخدام الدولة لنواردها الطبيعية .

ب- وجود نظام كفئ للحوافز وبعكسه سوف يفشل في تحفيز السلوك الانتاجي نحو الوجهة للمرغوبة انخفاض الانتاجية .

4- التقدم التكنولوجي :

التكنولوجيا : هي الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث لتطوير العلمي في تطوير اساليب وسائل اداء العمليات الانتاجيه الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافه والاكثر جدول الاقتصاد والمجتمع

تتضمن العديد من العناصر وهي '٤' :

أ- براءات الاختراع والعلاقات التجاريه .

ب- المعرفه غير المسجله .

ت- المهارات التي تتصل بالاشخاص العاملين .

ث- المعرفه التكنولوجية المتجسدة في الاشياء المادية .

'١' عبد الحميد عبد المطلب_ النظريه الاقتصاديه _تحليل جزئي وكلي _ الدار الجامعه النشر والطباعه _ الاسكندرية _ 2007_ ص (٤٦٨)

'٢' Compbell r.mcconnell ,Stanley . brue , economics principles , and policies , Mcgraw _ hill lrwin, brue . 16th ed .2005, p(29) .

'3' عبد الحميد عبد المطلب_ النظريه الاقتصاديه_مصدر سابق _ ص (471) .

'4' فليح حسن خلف_ التنميه والتخطيط الاقتصادي_ دار الجدار الكتاب العالمي عالم الكتب الحديث _ عمان الاردن_ ط 1 _ 2006 _ ص (٤٦٨_ ٤٦٩)

سمات النمو الاقتصادي :

1- **زياده حجم الانتاج مع زياده الدخل الفردي المجتمع المرافق لزياده الانتاج وذلك خلال فتره زمنيه مقارنه بالفترات السابقه .**

2- **حدوث تغييرات على مستوى طرف التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الانتاج بصوره اسهل .**

3- **التقدم الاقتصادي . '١'**

'١' عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانيه _ انطلاق اقتصاديات الناميه رؤيه حديثه < www.digitallibrary.univ_dz.batna > .

هنا يجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية '١' :

- **النمو الاقتصادي: يتم بدون اتخاذ اي قرارات من شانها احداث تغير هيكل للمجتمع ، ويتضمن :**

أ- يركز على التغير في حجم او الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات .
ب- لا يهتم بشده توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد .
ت- لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي .

- **التنمية الاقتصادية : عمليه مقصوده(مخططه) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع توفير حياه افضل لافراده ،وتتضمن :**

أ- تهتم بنوعيه السلع والخدمات نفسها .
ب- تهتم بزياده متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصه بالنسبه للطبقه الفقيرة .
ت- تهتم بمصدر زياده الدخل القومي وبتنويعة .

'١' م. محمد احمد بدر الدين _ استراتيجيات النمو الاقتصادي_ مؤسسه طيبه للنشر الطباعه_ القاهر_ 2017 _ ط 1 _ ص (20) .

اوجة الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصاديه '١' :

1. **ن النمو الاقتصادي يمثل زياده الكميه في متوسط الفردي الحقيقي والذي بدوره لا يرتبط بضروره حدوث تغيرات هيكليه واجتماعيه ان مفهوم العكس يبلغ الاقتصادي هو الركود الاقتصادي او الكساد ، في حين التنميه الاقتصاديه هي ظاهره مركبه تتضمن النمو باعتبار احد العناصر المهمه والمفهوم والعكسي للتنميه الاقتصاديه والتخلف .**
2. **امكانيه حدوث النمو الاقتصادي سريعا في حين تباطؤ في عمليه التنميه الاقتصاديه وذلك بسبب عدم اتمام التحويلات التي توازي عمليه التنميه او تسبقها في العمليات التكنولوجيه والاقتصاديه والسياسيه .**
3. **امكانيه حدوث نمو اقتصادي سريع وقد لا تحدث التنميه عندما ينشا عدم التوازن بين احتياجات المجتمع والتطور الاقتصادي .**
4. **من الجائز ان يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث التنميه ذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركه الشعبيه في اتخاذ القرارات الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه، اما التنميه فتطلب اشتراك الافراد على اوسع نطاق في صناعه السياسات القوميه والمحليه بهدف تحقيق الذات واعتبارها وسيله لاستقطاب جهودهم وتبعئتها في عمليه اعاده البناء الوطني .**
5. **ان التنميه لا تتحقق حتى لو ارتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعه اذا كان النمو الاقتصادي متبوعاً بزياده درجه الاعتماد على الخارج ومن ثم تزايد التبعيه الاقتصاديه والتكنولوجيه والسياسيه .**
6. **ان النمو الاقتصادي لا يستلزم وضع البرامج وخطه استراتيجيه ومختلفه بل بصوره عفويه وتلقائيه يحدث ، اما التنميه الاقتصاديه فهي جهد مقصود موجه من قبل الدول والشعب اي تستلزم وضع برامج وخطط استراتيجيه .**
7. **يرى البعض الكتاب ان النمو الاقتصاديه يحدث حتى في ظل الاحتلال والاستعمار ، في حين تحدث التنميه في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي .**
8. **النمو الاقتصادي هو عمليه تحدث بصوره طبيعيه بمرور الزمن وينحصر تاثيرها في الجانب الاقتصادي او في قطاع معين، في حين ان التنميه الاقتصاديه عمليه تهدف الى احداث تغييرات جذريه في بنى مختلفه وذات تاثيرات شموليه في ميادين الحياه الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه والثقافيه كافه من اجل تحسين نوعيه الحياه للبشر من حيث الكم والنوع . '٢'**

'١' جمال حلاوه علي صالح _ مدخل الى علم التنميه_ دار الشروق والنشر والتوزيع_ عمان_ 2009_ ط 1 _ ص (٣٠- ٣٢) .

'٢' محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف _ الاقتصادي الكلي_ دار الميسر النشر والطباعه والتوزيع_ 2009 _ ط1 _ ص (٣٠١_ ٣٠٢) .

المبحث الثالث : تحليل العلاقه بين الانفاق و معدل النمو

الانفاق العام في العراق وهيكله الاقتصادي

للمده (١٩٩٧-٢٠١٤) مليون دولار

السنه	الانفاق الجاري ١	الانفاق الاستثماري ٢	الانفاق العام (٣=٢+١)	معدل النمو
١٩٩٧	٣٦٣	٤٩	٤١٢	
١٩٩٨	٥٠٩	٥٩	٥٦٨	٣٧.٨
١٩٩٩	٤٢٢	٢٠٠	٦٢٢	٩.٥
٢٠٠٠	٥٩٨	١٨٠	٧٧٨	٢٥.١
٢٠٠١	٧٧٣	٣٠٠	١٠٧٣	٣٧.٩
٢٠٠٢	٩٠١	٣٨٦	١٢٨٧	١٩.٩
٢٠٠٣	١٨٧٦	٥٦٦	٢٥٣٢	٩٦.٧
٢٠٠٤	١٩٦٤٤	٣٥٢٠	٢٣١٦٤	٨١٤.٨
٢٠٠٥	٢٣١٣٦	١٣٠٨	٢٤٤٤٤	٥.٥
٢٠٠٦	٢٨٢٦٥	٦٢٨٦	٣٤٥٥١	٤١.٣
٢٠٠٧	٢٥٨٢٥	٥٢٠٠	٣١٠٢٥	-١٠.٢
٢٠٠٨	٣٤٤٧٦	١٢٤٤٩	٥٥٩٢٥	٨٠.٢
٢٠٠٩	٣٨٨٦٧	٨١٦٣	٤٤٤٤٤	-٢٠.٥
٢٠١٠	٤٦٦٥٠	١٣٢٩٣	٥٩٩٤٣	٣٤.٩
٢٠١١	٥٢٠٧٣	١٥٢٤١	٦٧٣١٤	١٢.٣
٢٠١٢	٦٥٠٠٤	٢٥١٧٢	٩٠١٧٦	٣٣.٩
٢٠١٣	٦٧٥٣٦	٣٤٦٣٢	١٠٢١٦٨	١٣.٣

- المصدر : وزاره المالية ، قسم الموازنة ، الموازنه العامة للعراق للسنوات (١٩٩٧-٢٠٠٣) .

من خلال الجدول (١) نلاحظ الانفاق الجاري قد شكل النسبه الاكبر من الانفاق العام مقارنه بالإنفاق الاستثماري خلال مده البحث على الرغم من التحسن الطفيف الذي حصل لهيكل الانفاق العام في اخر المده ،

ففي سنه ١٩٩٧ بلغ الانفاق الجاري (٣٦٣) مليون دولار بينما بلغ الانفاق الاستثماري (٤٩) ،

وفي سنه ١٩٩٨ فقد شهد الانفاق الجاري ارتفاعاً حيث بلغ (٥٠٩) مليون دولار وايضاً شهد ارتفاعاً في الانفاق الاستثماري حيث بلغ (٥٩) مليون دولار ،

اما في سنه (١٩٩٩) فقد شهد الانفاق الجاري انخفاضاً واضحاً حيث بلغ (٤٢٢) مليون دولار وارتفاع الانفاق الاستثماري حيث بلغ (٢٠٠) مليون دولار ،

وبعد ذلك واصل الانفاق الجاري الى اعلى مستوياتهُ خلال السنوات الست الاولى من البحث وتحديداً سنه (٢٠٠٣) حيث وصل الى مقدار (١٨٧٦) مليار دولار ،

في المقابل حقق الانفاق الاستثماري ارتفاعاً ملحوظاً في ارقامهُ ليصل الى (٦٥٦) مليار دولار في سنه ٢٠٠٣ .

لقد شهد الانفاق الجاري بعد سنه ٢٠٠٣ اتجاها تصاعدياً في ارقامه ما عدا السنوات التاليه (٢٠٠٧-٢٠٠٩-٢٠١٤) حيث ارتفع من (١٩٦٤٤) مليار دولار في سنه ٢٠٠٤،

ثم انخفض حتى وصل الى (٢٤٣٩٠) مليار دولار سنه ٢٠١٤ وفي المقابل الانفاق الاستثماري شهد اتجاهاً تنازلياً في ارقامه مع بعض الاستثناءات ليصل الى (٢١٣٨١) مليار دولار سنه ٢٠١٤ ،

واعتقد ان اعاده هيكله الانفاق العام لصالح الانفاق الاستثماري يعد خطوه مهمه في الاتجاه الصحيح لخدمه عمليه النمو الاقتصادي .

ان الزيادة التي تحققت في كلا النوعين من الانفاق العام الجاري والاستثماري تعظ كنتيجه طبيعيه لتنفيد عمليات الاصلاح الاقتصادي التي ركزت عليها السياسه الاقتصاديه في العراق من اجل التوسيع في عمليات الاعمار واعاده الاعمار .'١'

'١' البنك المركزي العراقي - التقرير السنوي ٢٠٠٨ - ص (١٥) .

ومن التحليل السابق للهيكل الاقتصادي للأنفاق العام بنوعيه الجاري والاستثماري يمكن اجمال التالي :

1. **ان الانفاق الجاري يحتل الجزء الاكبر من الانفاق العام خلال مدة البحث وباتجاه تصاعدي نظراً للتحديات التي يواجهها البلد على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد نما الانفاق الجاري بمعدل نمو مركب بلغ ٢٧٪ خلال مدة البحث .**

2. **لقد ظهر الانفاق الاستثماري بمسار متذبذب بين ارتفاع وانخفاض وباتجاه تصاعدي وقد بلغ معدل النمو المركب ٤٢٪ خلال مدة البحث .**

3. **الاتجاه نحو اعاده هيكلة الانفاق العام لصالح الانفاق الاستثماري ولاسيما في اواخر سنوات مدة البحث .**

الاستنتاجات والتوصيات :

•الاستنتاجات :

١ – الاعتماد وعلى الاساليب الكلاسيكية التقليدية في اعداد الموازنة العامة (موازنة البنود) كأساس لإعداد الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد العراقي ولد العديد من المشاكل ومن أولها الهدر في المال العام بسبب قلة فاعليتها وكفاءتها في الاستخدام الافضل للأموال العامة ، كما أن من اولوياتها التشجيع على زيادة الانفاق المهم بدلاً من الترشيد فيه .

٢ – عدم التزام السلطات التشريعية والتنفيذية بقانون الإدارة المالية والدين العام وعدم اخذ دراسه ملمه بمعدلات النمو عند زيادتها او انخفاظها ما الاثار السلبيه او الايجابيه التي تتركها .

٣ – تأخر إقرار الموازنة العامة للدولة ما يؤدي الى تأخر المباشرة في تنفيذ الخطة الانفاقية ، إذ ان وحدات الانفاق تكون مضطرة الى تغطية نفقاتها وتلبيه متطلبات الجمتمع مع الاخذ بنظر الاعتبار معدلات النمو في حاله زيادها وانخفاظها وتلبيه متطلباتها .

٤ – سوء توزيع الانفاق العام خلال السنة المالية والمتمثل باستحواذ الأشهر الأخيرة من السنة المالية على النسبة العظمى من الانفاق العام قياساً بالسنين الاولى من خلال سنه الى سنه اخرى يشهد تزايد ملحوظاً .

٥ – عن طريق النتائج التي تم التوصل اليها باستخدام التحليل للبيانات الجدوليه ، أتضح لنا بأن إنتاجية الانفاق العام كان مرتفع في الفتره (2013) بمعدل نمو (١٣.٣) ، وادنى حد للأنفاق العام كان فتره (1997) .

٦ – يعد سوء توزيع الانفاق العام خلال السنة المالية أحد أهم الأسباب التي تؤدي الى انخفاض إنتاجيه الانفاق العام بشكل تدريجي ومن بداية السنة ونهايتها ، إذ إن تدني نسب الانفاق العام يعني ارتفاع انتاجيته ، كما ان تضخم حجم الانفاق العام يؤدي الى تدني الإنتاجية .

- **التوصيات :**

١ – وضع أسلوب جديد لإعداد الموازنات بحيث يتم عن طريقه الربط بين الاموال المنفقة والاهداف المتحققة ، وبهذا يتم التعرف على ما يتم تحقيقهُ ومدى نزاهة الوحدات الحكومية بالالتزام بتحقيق الاهداف المحددة .

٢ – ضرورة تطبيق أسلوب حديث في إعداد الموازن العامة للدولة ، أي التخلي عن الاسلوب القائم على أساس الموازنة التقليدية (موازنة البنود) والانتقال إلى أساليب حديثة كموازنة البرامج والاداء وموازنة التخطيط والبرمجة ، أي اساليب تتيح الربط بين الاهداف والاموال المنفقة .

٣ – العمل على تدريب وتطوير الملاكات الحكومية وفي مختلف المؤسسات على الاساليب الحديثة في اعداد الموازنات العامة ، وتوفير خلفية لديهم على أهم التغييرات والطر ئا ق المستحدثة في إعداد الموازنات العامة .

٤ – في حال عدم القدرة عن التخلي عن الموازنة التقليدية وتطبيق موازنة حديثة بسبب عدم توفرالملاكات اللازمة لها يجب وضع شرط في الموازنة العامة يقتضي بضرورة إرجاع الاموال غير المنفقة الى الخزينة العامة للدولة أو تدويرها للسنة السابقة .

٥ – تطبيق إجراءات رقابية أكثر صرامة على عمليات الهدر في المال العام ، وكذلك إخضاع الجهات الحكومية إلى المساءلة من أجل معرفة سبب الخلل وعدم التجانس في فصول السنة المالية .

٦ – يجب على الوحدات الحكومية ضرورة الالتزام بإقرار الموازنات العامة في المواعيد المحددة لها وعدم تأخيرها كما هو معتاد خلال السنوات المذكورة لمدة الدراسة ، ما يؤدي إلى صغر حجم الانفاق .

قائمه المصادر:

اولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب العربيه :

١- عبد الكريم صادق بركات ، احمد يونس ، حامد عبد المجيد _الماليه العامة _ الدار الجامعيه _ بيروت _١٩٨٩ _ ص (٦١) .

٢- د.سعيد علي العبيدي _ اقتصاديات الماليه العامه _ دار دجله _ جامعه الانبار _ ٢٠١١_ط ١ _ ص (٥٦) .

٣- محمد شاكر عصفور _ اصول الموازنه العامة _ دار الميسره للطباعه والنشر _٢٠١٢_ط١ _ ص (٢٦٠) .

٤- د. يحيى غني النجار _ قياس النمو الاقتصادي _بيت الحكمه _ جامعه بغداد _ ١٩٨٩ _ ص (١٥) .

٥- م. محمد احمد بدر _ استراتيجيات النمو الاقتصادي _ مؤسسه طبيه للنشر والطباعه _ القاهره _ ط١ _ ٢٠١٧ _ ص(١٣) .

٦- عبد المطلب عبد الحميد _ النظريه الاقتصاديه _ الدار الجامعيه للنشر والتوزيع _ الاسكندريه _٢٠٠٧ _ ص (٤٦٦) .

٧- موسى اللوزي _ التنميه الاداريه _ دار الثراء للنشر والطباعه _عمان الاردن _ ٢٠١٠ _ ص (٧١) .

٨- ميشيل توادرو _ التنميه الاقتصاديه _ تعريب ومراجعه محمود حسن حسين ، محمود حامد محمود _ دار المريخ للنشر والطباعه _ الرياض _ ٢٠٠٦ _ ص(١٧٥) .

٩- صالح عصفور _المصادر الطبيعيه واقتصاديات نفاذها _جسر التنميه سلسله دوريه تعنى بقضايا التنميه الاقتصاديه ب الدول العربيه العدد (٥) _ الكويت _ ٢٠٠٢ _ ص(٢-٣) .

١٠- فليح خلف _ التنميه والتخطيط الاقتصادي _دار الجدار الكتاب العالمي عالم الكتب الحديثه _عمان الاردن _٢٠٠٦ _ ط١ _ص(٧) .

١١- حسين الطلاحفه _ سجل التطورات والمؤسسه في الدول العربيه المعهد العربي للتخطيط : سلسله الخبرلء العدد (٤٦)_ الكويت _٢٠١٣_ ص(٧) .

١٢- م. مصطفى _بحث حول النمو الاقتصادي على الموقع التالي

" www.Startimes.com " .

13- بناني فتيحه _السياسه النقديه والنمو الاقتصادي _دراسه نظريه مذكره لنيل شهاده الماجستير في العلوم الاقتصاديه _جامعه أمحمد بوقره بومرداس _ (٢٠٠٨-٢٠٠٩) _ص (٦) .

١٤- حمال حلاوه علي صالح _مدخل الى علم التنميه _دار الشروق للنشر _عمان _ ٢٠٠٩_ ص(٣٠-٣٢) .

١٥- عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمن بن سانيه _ انطلاق اقتصاديات الناميه رؤيه حديثه
"" www.digitallibrary.univ_dz.batna

١٦- محمود حسين الوادي ، احمد عارف العساف _الاقتصاد الكلي _ دار الميسره للطباعه والنشر والتوزيع _ ٢٠٠٩_ط١_ص (٣٠١-٣٠٢) .

ثالثاً : المصادر الاجنبيه :

'1' brian snowdon and howard vane:op,cit_p(596) .

'2' Gregory Mankiw: " Macro Econamics " op,cit _p(277) .

'3' compbell r.mcconnell, stanley.brue,economics principles, and policies, Megraw hill Irwin, brue. 16th ed_2005_p(29) .

رابعاً : المواقع الالكترونية :

" www.startimes.com " .1-

" www.digitallibrary.univ_dz.batna " .2